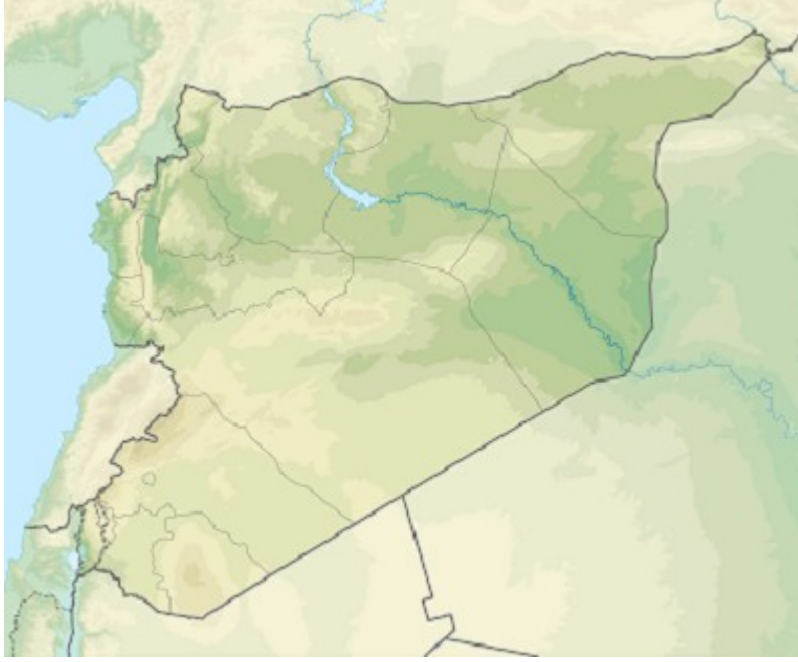


أكتوبر 2012



مصدر الصورة ويكيبيديا

النظام السياسي الاتحادي ومزاياه

YASA - Kurdish Centre for Legal
Studies & Consultancy e.V.

Postfach 7624
53076 Bonn
Germany

Fawzi Dilbar
E-mail: fawzi.dilbar@yasa-online.org

إعداد

فوزي ديلبر

طالب ماجستير في العلوم السياسية
القانون العام والتاريخ الحديث والمعاصر

في

جامعة بون – ألمانيا



الفهرس

(1) المقدمة

(2) الفيدرالية

(3) تعريف النظام الاتحادي أي الفيدرالية السياسية

(4) مزايا وصفات النظام الاتحادي الفيدرالي

(1.4) النظام السياسي الإتحادي والمبادئ والقيم الديمقراطية

(2.4) النظام السياسي الاتحادي و مبدأ الأصغرية أو اللامركزية بالقرار

“PRINCIPLE OF SUBSIDIARITY”

(3.4) تجارب سياسية على مستوى الأقاليم أو الولايات

(4.4) المنع من تمركز القوة والحكم في مكان محدد أو عند فئة أو طرف واحد في الدولة

(5.4) تشجيع المنافسة بين الأحزاب ومشاركة المعارضة في الحكم

(6.4) تعدد القيادات والكوادر السياسية على مستوى الدولة والاقاليم

(7.4) التنوع الثقافي والتعدد الإجتماعي للدولة

(8.4) النظام الاتحادي الفيدرالي والاقتصاد

(9.4) تعدد واختلاف القوانين ما بين الدولة والولايات

(10.4) الديمقراطية المباشرة

(5) العوامل والأسباب التي تحول دون انفصال الولايات عن الدولة

(6) الخاتمة

النظام السياسي الفيدرالي الاتحادي

1- المقدمة

تبنى المجلس الوطني الكوردي منذ تأسيسه مبدأ حق تقرير المصير للشعب الكردي في سوريا كأساس ومرجعية سياسية وقانونية للحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في سوريا¹.

بعيد اندلاع الثورة وامتدادها في معظم المحافظات سارعت الأحزاب الكردية، وخاصة بعد تأسيس الهيئة الكردية العليا بجهود من جميع الأطراف الكردية السورية وبرعاية إقليم كردستان العراق، إلى البحث عن السبل والنظم التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الثورة السورية للسوريين عامة وطموح وحقوق الشعب الكردي في سوريا بصورة خاصة، وبلّورت رؤيتها السياسية في نظام بديل يأخذ بمبدأ اللامركزية السياسية كأساس لبناء دولة علمانية ديمقراطية برلمانية تعددية. لكن رفض المجلس الوطني السوري وأطراف في المعارضة العربية تبني المطالب الكردية الممثلة للشعب الكردي في سوريا أدى إلى تمسك الأحزاب الكردية بموقفها من رفض المركزية السياسية التي ينوي المجلس الوطني السوري استمرار العمل بها بعد نجاح الثورة، وأكدت على ضرورة بناء وإرساء مبدأ اللامركزية السياسية في مرحلة ما بعد الأسد بل وتراه السبيل الوحيد لإرساء وبناء نظام سياسي تعددي ديمقراطي والذي افتقده البلاد منذ الإستقلال عام 1946.

التحدي الأكبر الذي تواجهه الحركة الكردية بجميع أطرافها هو العمل على إيجاد نظام سياسي مناسب للسوريين أو تبني تجارب النظم السياسية المعمول بها في الدول الديمقراطية في العالم، والتي يمكن من خلالها تطبيق اللامركزية السياسية في سوريا، وبالتالي تأمين الإعراف بالحقوق المشروعة للشعب الكردي في سوريا وتطبيقها على الأرض حسب المواثيق الدولية. هنالك كثير من الدراسات التي تؤكد فرضية أن الديكتاتورية أو النظام غير الديمقراطي يظهران فقط في ظل اعتماد المركزية السياسية وأن النظام الاتحادي اللامركزي أظهر ديمقراطيةً وتمسكاً أكبر بمبدأ العدالة والمساواة من الدول ذات النظام المركزي² والذي حكم دول الشرق الأوسط والأدنى منذ الحرب العالمية الأولى وإلى يومنا هذا، والذي ثبت فشله في تحقيق طموحات مجتمعاته ذات التعددية الأثنية والدينية والطائفية. فلذلك لا بد للدولة السورية القادمة الاستفادة من التجارب التاريخية وبخاصة التجارب المؤلمة منها لشعوب الشرق الأوسط في العراق وإيران وتركيا وأخذها بعين الإعتبار.

خلال هذه الدراسة العلمية القصيرة سيتم التطرق الى النظام الاتحادي الفيدرالي كشكل أو نموذج من الأنظمة السياسية التي تقوم على اللامركزية السياسية، كما سيتم تعريف ودراسة خصائص النظام الفيدرالي ومزاياه الإيجابية وخاصة للدول المتعددة القوميات. هنا تجدر الإشارة بأن هذه الدراسة لم تتطرق الى السبل والآليات

1 <http://www.yasa-online.org/reports/YASA-Special-report.pdf>

2 <http://www.fernuni-hagen.de/imperia/md/content/politikwissenschaft/polis57.pdf>

لتحقيق النظام الاتحادي في سوريا. على أن يتم ذلك في بحث لاحق سيتم نشره بعد إجراء بعض الدراسات فيما يخص التقسيم الإداري.

فطبيق النظام الاتحادي أي الفيدرالية في سوريا في إطار التوزيع الإداري المُعتمد منذ العهد العثماني إلى يومنا هذا غير ممكن، حيث أن التقسيم أو التوزيع الإداري للمناطق والمحافظات السورية لم يتم حينذاك حسب الكثافات الديموغرافية الموجودة في سوريا ولا بناءً على إرادة شعوب المنطقة بل تم رسمه بعد الحرب العالمية الأولى حسب مصالح الدول الإستعمارية التي كانت تحتل منطقة الشرق الوسط بأكملها والتي حافظت جميع الحكومات السورية المتعاقبة بعد الأستقلال على نفس التقسيم الإداري ولم تُبدِ إهتماماً بتغييره رغم معرفتها أن التقسيم كان من مخلفات وصنّيعَة الإستعمار.

2- الفيدرالية

كلمة لاتينية تعني في العربية الاتحاد، وبمعناها السياسي هو مبدأ أو نظام يقوم ويعتمد على استقلالية الوحدات والأقاليم أو الأعضاء ضمن إطار وحدة الدولة³ وقد أعطيت الأولوية لهذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية كأداة ووسيلة لضمان وتحقيق الديمقراطية والسلام في كثير من الدول⁴ وغالباً كان اختيار النظام الفيدرالي الاتحادي نتيجة واقع التّنوّع الإثنيّ والدينيّ واللغويّ أو لتوحيد الجماعات السياسية المنفصلة لتحقيق أهدافاً تعجز عن تحقيقها منفردة⁵.

3- تعريف النظام الاتحادي أي الفيدرالية السياسية

هو نظام يعتمد على مبدأ تقسيم وتوزيع مهام ووظائف الدولة بين المركز (العاصمة الاتحادية) والأقاليم أو الولايات التي تتكون منها الدولة الاتحادية، وهذا التقسيم في المهام والوظائف يتم على أساس دستوري متفق عليه من جميع الأطراف السياسية⁶.

المحكمة الدستورية العليا هي السلطة الوحيدة ذات الصلاحية الكاملة التي تحدد أطر وحدود صلاحيات كل من الأطراف في الدولة الاتحادية، كما أنها الجهة الوحيدة ذات السلطة المطلقة المسؤولة عن حل النزاعات بين الدولة الاتحادية (المركز) والوحدات المكوّنة لهذه الدولة حسب الدستور الاتحادي. وغالباً ما يكون هنالك برلمان أو مجلس اتحادي يمثل جميع الولايات والأقاليم التي تتحاور وتتشاور من خلاله حول القضايا الاتحادية المشتركة. يختلف النظام الاتحادي "الفيدرالي" عن النظام الودوي "المركزي"، بأنه في النظام الودوي "المركز تنحصر السّطة المطلقة في يد الحكومة المركزية، أما النّظام الاتحادي الفدراليّ فتكون السيادة أو السلطة مجزأة إلى حكم ذاتي للوحدات المكوّنة للبلاد من جهة، وتشاركية في حكم الدّولة ككل من جهةٍ أخرى.

3 Schubert, Klaus/Martina Klein: Das Politiklexikon. 5., aktual. Aufl. Bonn: Dietz 2011.

4 Wolfgang Rudzio, Das Politische System der Bundesrepublik Deutschland (S. 136)

5 <http://www.kas.de/philippinen/en/publications/3228/>

6 Wolfgang Rudzio, Das Politische System der Bundesrepublik Deutschland (S. 136-139)

4- لكن ما هي مزايا النظام الاتحادي الفيدرالي مقارنة بالنظم السياسية الأخرى؟

أولاً- النظام السياسي الاتحادي يضمن تطبيق وتحقيق المبادئ والقيم الديمقراطية في الدولة بشكل أفضل، وذلك عن طريق إجراء الانتخابات على مستويات مختلفة : على المستوى الاتحادي "البرلمان الاتحادي"، وعلى مستوى الولايات الادارية "برلمان الولايات" ومجالس المحافظات وغيرها من الانتخابات المحلية على مستوى المدن والبلديات. حيث كل من تلك البرلمانات والمجالس تتمتع بحقوق وصلاحيات محددة وفق دساتير وقوانين الاتحاد والولايات. وبذلك يوفر النظام الفيدرالي فرص وإمكانيات متعددة للمواطنين للمشاركة والاسهام في الحياة السياسية، وهذه المشاركة السياسية للمواطن تكون واسعة ضمن النظام الاتحادي مما يزيد من ارتباط المواطنين بالنظام السياسي القائم، إذ يكون تمثيل المواطن في النظام الاتحادي متعددًا وعلى مستويات مختلفة، وهذا ينعكس ايجابيا على استقرار وقدرة النظام السياسي⁷.

ثانيا- النظام السياسي الاتحادي يوفر الشفافية والوضوح في عمل الحكومة، لأن القرارات الحكومية تتخذ وفق مبدأ الأصغرية أو اللامركزية في اتخاذ القرار "principle of subsidiarity"

الذي يكون موجهاً إلى أصغر مكوّن في الدولة وخاصة عندما تتعلق القرارات بالسياسات الإجتماعية أو التعليم. وينص هذا المبدأ على رسم الخطوط السياسية المتعلقة بالمحيط المباشر للمواطنين في المستوى الأدنى من الدولة. كما يضمن العمل بهذا المبدأ تشجيع الفرد والجماعات على صنع القرار في المسائل السياسية والاجتماعية وغيرها في محيطهم المباشر. فالتأثير السياسي المباشر للمواطن على البيئة السياسية المحيطة به و نفوذه السياسي ورقابته هي أكبر في الفيدرالية منها في النظام المركزي، بالإضافة إلى أن ذلك سيخفف من الجهود والمسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة المركزية، لأن العمل في الشؤون الداخلية ضمن النظام الفيدرالي يتم توزيعه على جميع مكونات الدولة التي تستطيع بدورها تطبيق جميع القرارات المتعلقة بها على أفضل وجه والقيام بواجباتها⁸.

ثالثا- النظام الاتحادي يشجع على القيام بتجارب سياسية على مستوى الإقليم أو الولايات ويسمح عند توفر الصلاحيات اللازمة للإقليم بالتنافس على تطبيق سياسة أكثر نجاحاً. وهكذا تستطيع كل من الولايات أو الأقاليم لعب دور فعال ضمن الصلاحيات المتوفرة لها وممارستها لتطوير أو تغيير القوانين والدساتير المعمول بها في الولايات لتناسب وتتلاءم مع مطالب سكان الولاية. وعند تحقيق ولاية ما النجاح في مجال محدد كالتعليم مثلاً بما يتناسب مع متطلبات المواطنين يمكن تعميم تجربتها في هذا المجال على الولايات الأخرى لتستفيد منها⁹.

7 <http://www.bpb.de/izpb/8249/charakteristika-des-foederalismus>

راجع المصدر نفسه⁸

9 Wolfgang Rudzio, Das Politische System der Bundesrepublik Deutschland

رابعاً. النظام الاتحادي الفيدرالي يمنع تمركز القوة والحكم في مكان محدد أو عند فئة واحدة أو طرف واحد في الدولة ويحول دون الوصول إلى حكم مركزي قد يميل إلى التفرد بالسلطة في الدولة. والفصل العامودي بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، يكتمل عن طريق الفصل الأفقي بين هذه السلطات بين الاتحاد والولايات، عن طريق الفصل بين عمل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وتحديد صلاحيات كل منها، فكل حكومة تمارس وظيفتها وصلاحياتها ضمن الاطار المحدد لها وفقاً للدستور. لكن هذا لا يعني القطيعة بين الحكومتين (الاتحادية والمحلية) إذ يجب أن يكون هنالك تعاون ورقابة متبادلة بينهما؛ وهذا سيمنع تشكل وظهور الآراء المتشددة والاختلافات الكبيرة في المواقف السياسية وبالتالي توحيد الموقف السياسي ولاسيما السياسة الخارجية.

خامساً. الاتحادية أي الفيدرالية تشجع المنافسة بين الأحزاب وتضمن مشاركة المعارضة في الحكم وتزيد من فرصها للقيام بدور فعال في النظام السياسي. والفيدرالية تجبر الأحزاب سواء على المستوى الاتحادي أو الاقليمي والمحلي على العمل دائماً لكسب ود وتأييد المواطنين بغية الحصول على أصواتهم في الانتخابات، والعمل الدائم لتقديم سياسات وحلول بديلة والسعي لاقتناعهم بها وبامكانية تطبيقها.

الأغلبية أو الاكثرية في البرلمان الاتحادي ربما تختلف عن الاكثرية في برلمانات الولايات مما يسمح لأحزاب المعارضة في عدد من الولايات والأقاليم بتشكيل الحكومة المحلية مما قد يساعدها على إثبات قدرتها على الادارة والحكم على المستوى الاتحادي أيضاً، أي أنّ النجاح السياسي للحزب في الولايات يثبت قدرة هذا الحزب او ذلك على تحمل المسؤولية في الحكومة الاتحادية.

سادساً. الحاجة إلى القيادات السياسية في الدولة الاتحادية تكون أكبر بكثير منها في الدولة ذات الحكم المركزي. تُعد الولايات في النظام الاتحادي مركزاً للقوى وللکفاءات السياسية التي تقوم بواجباتها ووظيفتها في الدولة الاتحادية. غالباً ما يكون البرلمان في الولايات نقطة انطلاق إلى المناصب السياسية العليا في البرلمان والحكومة الاتحادية. وإجراء الانتخابات بشكل دوري وعلى فترات محددة زمنياً يضع السياسيين والأحزاب تحت اختبار دائم. كما أن العمل في مناصب مختلفة في الدولة والولايات يجبر السياسي على التمسك بمواقف مختلفة وآراء متعددة، وهذا ما يجعل السياسي قادر على التعامل مع الوضع القائم بشكل أفضل.

سابعاً. النظام الاتحادي يعزز ويسهل الحفاظ على التنوع الثقافي والتعدد الإجتماعي للدولة ويسمح بالتنوع الروحي "الديني" والثقافي، إذ يمكن لكل من أعضاء الدولة الاتحادية (الولايات والاقاليم) أن يحدّد السياسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة به دون التأثير أو الارتباط بالحكومة المركزية.

وللحفاظ على التنوع الثقافي والتعدد الإجتماعي والإثني للدولة يفضل تطبيق النظام الفيدرالي والاعتماد على اللامركزية السياسية في المناطق والدول ذات الإثنيات العرقية المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن الطوائف والمذاهب الدينية المختلفة تستطيع، على عكس الأثنيات العرقية، العيش والإندماج في ظل الأنظمة المركزية

شريطة توفر المبادئ الديمقراطية في النظام القائم. إذ غالباً ما تفتقد الأنظمة السياسية ذات الحكم المركزي الآليات وحتى الدوافع لمنح الإثنيات العرقية والأقليات القومية حقوقها المشروعة¹⁰.

ثامناً- حتى في المجال الاقتصادي يكون النظام الاتحادي أكثر فعالية. فإختلاف الموارد الطبيعية وغيرها من موارد الولاية تتطلب سياسة إقتصادية تكون مناسبة وملائمة للمنطقة و تختلف من ولاية لأخرى. وخاصة في ظل ارتباط اقتصاد الدول ببعضها البعض، تحتاج الولايات والاقاليم إلى تطوير سياسات إقتصادية معينة لتكون أكثر فعالية ولكي لاتتأثر بالأزمات الإقتصادية المحتملة والتي غالباً ما تحدث نتيجة الأوضاع الإقتصادية العالمية أيّ غير مرتبطة بالدولة نفسها، وكلما كانت مؤسسات الدولة لامركزية وموزعة جغرافيا وذات صلاحيات كاملة، كلما كانت المنافسة قوية بين المناطق المختلفة، ما يدفع الولايات إلى بذل جهد مضاعف لتحقيق النجاح¹¹.

تاسعاً- النظام السياسي الاتحادي يسمح بالتعدد القانوني والسياسي في الدولة ذات الاقليات الأثنية والدينية دون ان يشكل هذا التعدد خطراً على وحدة الدولة. فالفيدرالية تقدم للأقليات الأثنية والدينية وحتى السياسية امكانية التمثيل الكامل والحصول على جميع الحقوق التي يصعب الحصول عليها في ظل الأنظمة السياسية ذات الإدارة المركزية. فالنظام المركزي يسعى دائماً إلى توحيد أكبر عدد ممكن من الأطراف والجهات وجعلها قسراً كتلة موحدة عن طريق صهر الأقليات في بوتقة الأكثرية. بينما يسعى النظام السياسي الفيدرالي إلى الإرتباط والتكاتف والقيام على أساس اختياري تضمن لجميع مكونات المجتمع والدولة المختلفة الحفاظ على مميزاتها وخصائصها ضمن وحدة كاملة ومتكاملة وتحت سقف سياسي واحد دون المساس بخصوصيات الأقليات أو تغييرها. إذ أن قوة النظام السياسي الاتحادي تكمن في قيامه على التنوع والتعدد¹²، وهذا لا يؤثر ولا يشكّل خطراً بأي شكل من الأشكال على وحدة الدولة، كما أنه في تعدد القوانين والداستير المعتمدة في الاتحاد والولايات ونوعية العلاقة والارتباط بين المواطنين ومشاركتهم الفعالة في مؤسسات الدولة الفدرالية تجعلهم أكثر تمسكاً بالدولة الفيدرالية وتركيبتها والحفاظ عليها وعلى هيكليتها. كما أن استمرار النظام الفيدرالي يتعلق إلى حد كبير بالعمل المكثف والمشاركة الفعالة لمكوناته وحفاظها على مميزاتها وخصائصها المختلفة. فنجاح العملية السياسية في الأنظمة الفيدرالية مرهون بعمل جميع الأطراف معاً وتعاونها مع بعضها البعض وهذا ما يجعل مكونات الانظمة الفيدرالية أكثر تماسكاً بينما تفتقد الأنظمة المركزية هذا الإنسجام والتلاحم.

عاشراً- الديمقراطية المباشرة والتي يتسم بها مثلاً النظام الفيدرالي السويسري يعطي المجال والفرصة حتى لأصغر المجموعات للمشاركة الفعلية في الحياة السياسية وحتى تغيير أو وضع قوانين بما يتناسب مع خصوصيات هذه المجموعات، وهذا دليل على مشاركة وتمثيل جميع طوائف المجتمع في النظام الفيدرالي¹³.

10 <http://www.bpb.de/izpb/8249/charakteristika-des-foederalismus>

11 <http://www.bpb.de/izpb/8249/charakteristika-des-foederalismus>

12 راجع المصدر نفسه

13 Peter Bußjäger: Plebiszitäre Demokratie im Mehrebenensystem? — zur Theorie direkter Demokratie in föderalen und konföderalen Systemen

4- كما النظام الفيدرالي لا يشكّل أي خطر على وحدة الدولة الاتحادية، بل يعمل على عدم انفصال الولايات أو الأقاليم عن الدولة الاتحادية وذلك للأسباب التالية

أولاً- السلطات الإدارية للولايات وحكوماتها معنية فقط بالسياسة الداخلية للولاية ، بينما الحكومة الاتحادية معنية بالسياسة الخارجية للدولة الاتحادية.

ثانياً- ميزانية الاقليم أو الولاية تُحدد ضمن ميزانية الحكومة الاتحادية ، فالنجاح السياسي والاقتصادي للولاية مرتبط ومرهون بالتعاون الكامل بين الاقليم والحكومة الاتحادية.

ثالثاً- الاختلاف في توزيع الموارد الطبيعية والثروات الباطنية في الدولة غالباً ما يؤدي في ظل الأنظمة ذات الحكم المركزي الى تفاوت واختلاف المستوى المعيشي بين المناطق الغنية بالثروات وبين المناطق الفقيرة، بينما يقوم النظام الفيدرالي بفضل القوانين الخاصة المتفق عليها من جميع الأطراف، بتوزيع موارد الولايات المالية والإقتصادية على جميع الولايات على حد سواء ، بل حتى أن الولايات الغنية تساعد الولايات الأفقر، وهي تلتزم بذلك بموجب قوانين أساسية.

رابعاً- في ظل النظام الفيدرالي يكون الجيش والقوات العسكرية تحت إمرة الحكومة الاتحادية بينما تكون الولايات مسؤولة فقط عن قوات حفظ النظام والأمن الداخلي للولاية، مع وجود تنسيق كامل بين الولايات من أجل حفظ الأمن والنظام في كامل الدولة، وإرتباط الولايات بالحكومة الاتحادية من الناحية العسكرية يمنع الولايات من الانفصال.

الخاتمة -

الميزات والصفات العشر للنظام الاتحادي أي الفيدرالي التي تم التطرق إليها، ماهي إلا تأكيد على إنسجام الوحدات والأعضاء والأقاليم للنظام الفيدرالي ضمن الوحدة الكلية للدولة. فالإرتباط والتنسيق بين جميع مكونات المجتمع والأطراف السياسية يضمن نجاح وتفوق النظام الاتحادي الذي يبتعد عن المركزية ويتجنبها لمنع هيمنة طرف أو مكوّن واحد على المكونات الأساسية الأخرى.

يُطبّق المبدأ الاتحادي من خلال دستورٍ يعرف وظائف الحكومة الفدرالية ووظائف حكومات الوحدات المكوّنة لها وسلطاتها. ففي الدستور الألماني على سبيل المثال، يتمّ تحديد وتعداد الوظائف والسلطات الحكومية ضمن بندٍ شرطيّ مؤلف من اللائحة الفدرالية التي تضم وظائف الحكومة الفدرالية وسلطاتها، ولائحة الولايات التي تضم وظائف حكومة الولايات وسلطاتها، ولائحة أحكام السلّطين ووظائف كلا من الحكومتين. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الاتحادات الفدرالية المعاصرة لديها لوائح متشابهة لتحديد السلطات¹⁴.

تطبيق النظام الاتحادي في سوريا مرتبط ومرهون بعمل جميع الأحزاب السياسية السورية ومدى مقدرتهم على تحمّل المسؤولية المرتبطة بالنظام الاتحادي والقيام بالوظائف والواجبات. كما توجد مسؤولية كبيرة على عاتق

14 <http://www.forumfed.org/pubs/PRIMER-ON-FEDERALISM-e.pdf>

المجتمع السوري، لذا يتوجب على الأحزاب والحركات السياسية تنشيط دور المجتمع المدني وذلك من خلال تشجيع المنظمات المدنية والأهلية ونشر الوعي السياسي وعدم تقليص نفوذ هذه المنظمات التي تلعب دوراً مهماً في ترسيخ مبادئ الديمقراطية. كما يجب على الأقليات أن تلعب دوراً فعالاً في ترسيخ مبدأ الاتحاد الفيدرالي وأن تثبت قدراتها على تحمل المسؤولية وتكون قادرة على تنظيم وإدارة شؤونها الخاصة ذاتياً.

لا يمكن أن يُحدّد نوع الاتحاد الفدرالي المناسب لسوريا إلا من خلال المناقشات والاستشارات والمناظرات بين جميع الأطراف السياسية السورية فيمكن لسوريا أن تطوّر نموذجاً فدرالياً فريداً من نوعه وخاص بها، مستفيدة من تجارب الدول الاتحادية الأخرى. فعلى الرغم من تشابه جميع الحكومات الاتحادية الفيدرالية من حيث المبدأ إلا أنه بنفس الوقت هناك حكومات اتحادية فيدرالية تتسم بصفات ومميزات خاصة بها. فتوزيع السلطات في النظام الاتحادي الألماني على سبيل المثال يختلف بشكل كبير عن مثيله الأمريكي.

وفي النهاية أود الإشارة إلى أن الأسباب التي دفعت بالملايين من السوريين إلى التظاهر بهدف إسقاط النظام، وبالفعل رفعت شعار (الشعب يريد إسقاط النظام)، هو النظام المركزي والذي تحول إلى ديكتاتورية والذي فشل خلال العقود الماضية في تحقيق أمني ومطالب الشعب السوري في الديمقراطية والحرية والكرامة. فالشعب السوري لم يثور للتخلص من شخص أو آخر بل للتخلص من نظام شمولي غير ديمقراطي قضى على التعددية الحزبية وصادر جميع السلطات، التنفيذية والتشريعية والقضائية وحتى السلطة الاعلامية، ومنع انشاء منظمات أهلية ومدنية مستقلة مما ألغى دور الفرد في المشاركة في القرار.

مما سبق يتبين لنا بأن النظام المركزي غير قادر على تحقيق مطالب مجتمعه وأنه من السهل استغلال السلطة والتفرد بالحكم من طرف أو مكّون واحد في الدولة، لذلك يجب اختيار نظام جديد يتكفّل بتحقيق مطالب الشعب السوري وخاصة الحقوق الأساسية للمواطنين وهذا ما يحققه قيام نظام اتحادي فيدرالي لا مركزي يتم بمشاركة جميع أطياف المجتمع السوري.